

Distr.: General
19 September 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البندان ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٩/٦٠. ويتضمن التقرير ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملاً بالطلب الوارد في الفقرة ١٨ من القرار. ويتضمن التقرير أيضاً ملاحظات الأمين العام عن الحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدماً من أجل التوصل إلى حل سلمي. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.



أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣٩/٦٠ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ - وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ١٨ من القرار المذكور أعلاه، وجهت في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إلى رئيس مجلس الأمن، الرسالة التالية:

”أتشرف بالإشارة إلى القرار ٣٩/٦٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في دورتها الستين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ‘قضية فلسطين’.

”والفقرة ١٨ من القرار تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، بالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تلك الجهود وعن التطورات المستجدة في المسألة.

”ومن أجل الاضطلاع بمسؤولياتي فيما يتعلق بتقديم التقارير بموجب هذا القرار، أكون ممتناً لو تفضلتم بموافاتي بأراء مجلس الأمن بحلول ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦“.

٣ - وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

”لا تزال الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ويواصل المجلس النظر بصورة منتظمة في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، خصوصاً عن طريق إحاطات شهرية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وكبار موظفي الأمانة العامة.

”وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وعقب إحاطة دورية قدمها ألفارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبعد إجراء مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/44) دعا فيه المجلس حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تحديد العمل بشكل متواز لتنفيذ التزاماتهما وفقاً لخريطة الطريق لكفالة مواصلة إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية وتتوافر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

”وعقب إحاطة دورية قدمها إبراهيم غمباري وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومشاورات غير رسمية لاحقة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/57)، رحب فيه المجلس بافتتاح معبر رفح في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأشار، في هذا الصدد، بجهود المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، وبجهود مبعوثه الخاص وفريقه، وبالمساهمات الإيجابية من جانب حكومة مصر وأعرب عن عظيم تقديره للاتحاد الأوروبي لاضطلاعها بدور الطرف الثالث المراقب.

”وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/6) هنا فيه الشعب الفلسطيني على عملية الانتخابات التي كانت حرة ونزيهة وآمنة، معرباً عن أمل المجلس في أن تظل الحكومة الجديدة ملتزمة بتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني من أجل السلام وإقامة دولة فلسطين، وملاحظاً علاوة على ذلك أن جهات مانحة رئيسية أشارت إلى أنها ستعيد النظر في المساعدات التي ستقدمها في المستقبل إلى أي حكومة جديدة تابعة للسلطة الفلسطينية مقابل التزام تلك الحكومة بمبادئ نزع العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق.

”وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، بناء على طلب المجموعة العربية بعقد اجتماع فوري للمجلس للنظر في التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولم يتخذ المجلس أي إجراء عقب الاجتماع.

”وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، وذلك مرة أخرى بناء على طلب المجموعة العربية وجامعة الدول العربية، بعقد اجتماع فوري للمجلس للنظر في التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقدمت قطر مشروع قرار باسم المجموعة العربية بشأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وبعد مشاورات أخرى، صوت المجلس على نسخة منقحة من مشروع القرار في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ولكنه لم يتمكن من اعتماده.

”ويواصل المجلس إبقاء الحالة المتطورة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قيد نظره الفعلي من خلال الإحاطات الشهرية والجلسات المفتوحة والمشاورات غير الرسمية. وخلال هذه الاجتماعات، يكرر أعضاء المجلس الإعراب

عن دعمهم لإيجاد تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وأسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان، ومبادرة الأمير عبد الله ولي عهد السعودية، التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية“.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأطراف المعنية، التمسست مواقف حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن أي خطوات تتخذ من جانبها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة بالموضوع. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت قد وردت الردود التالية:

”مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

”كما تعلمون فإن إسرائيل صوتت ضد هذا القرار، كما فعلت مرارا وتكرارا ضد قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة خلال دورات سابقة. ونظرا لأن الحالة في الشرق الأوسط تمر بمفترق طرق دقيق، فإن إسرائيل تريد أن تسجل مرة أخرى موقفها من هذه المسألة.

”منذ سنة مضت سحبت إسرائيل كل وجود لها من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وكان فك الارتباط إيذانا بظهور فرص متجددة في المنطقة أملا في بدء عملية السلام من جديد.

”ولكن بعد مرور عام واحد، لم يتواصل الإرهاب الفلسطيني فحسب، بل إنه يتكثف، كما هو حادث مؤخرا. ويوميا ينطلق وابل من صواريخ القسام من مواقع للإرهاب في قطاع غزة، وتتساقط بلا انقطاع على المجتمعات المحلية في جنوب إسرائيل. وكانت إسرائيل تأمل أن يمثل فك الارتباط مع غزة خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، بوصفه أحد التدابير في هذا الصدد، غير أن الرد بقي كما هو: الإرهاب. فإسرائيل تتعرض يوما بعد يوم إلى الاعتداء. والأسر الإسرائيلية، ولا سيما الأسر المقيمة في شديروت، التي تتحمل وطأة الإرهاب الفلسطيني وهجمات الصواريخ المنطلقة من غزة - تعيش تحت الحصار يوميا.

”وينظر استمرار الهجمات الإرهابية الفلسطينية فشل الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس في قبول الاتفاق والمسؤوليات التي أرساها المجتمع الدولي

وتنفيذها، ولا سيما الأهداف والشروط التي يبنيتها المجموعة الرباعية في خريطة الطريق. وقد تجاهلت الحكومة التي تقودها حماس مرارا إدانة استمرار وتزايد عدد المجمات الإرهابية، وتهرب من مسؤولياتها بالاعتراف بإسرائيل.

”إن إسرائيل ترى أن هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة يفتقر إلى التوازن وله بواعث سياسية، والأمر الأكثر إلحاحا هو أن هذا القرار يؤدي إلى تدخل لا مبرر له في مسائل اتفق الطرفان على حلها في سياق مفاوضات ثنائية مباشرة، وبالتالي فإنه يهدد بأن يزيد من خروج عملية السلام عن مسارها.

”وهذا النوع من القرارات يتنافى مع القرارات القاضية بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها، ناهيك عن أنه يتسبب في تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط. فبدلا من تشجيع رؤية تعترف بحقوق كلا الجانبين وواجباتهما؛ فإن هذه القرارات تضعف من شأن الجهود التي يبذلها الطرفان للتوصل إلى نتيجة عن طريق المفاوضات. وهذه القرارات الأحادية الجانب هي التي تضر بفعالية الأمم المتحدة وبكفاءة الجمعية العامة، ومن ثم يجب نبذها“.

”مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

”جرى العرف على أن تؤكد قرارات الجمعية العامة بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تعتبر ذات أهمية محورية بل وجوهرية من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل لقضية فلسطين التي طال أمدها. ويعكس التأييد الساحق الذي تحظى به تلك القرارات بصورة تقليدية توافق آراء المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، وهو توافق في الآراء نابع من المواقف والقناعات التي تستند إلى سيادة القانون الدولي في العلاقات الدولية وإلى المثل العالمية للعدل والسلام. والواقع أن الدول الأعضاء قامت مرة أخرى خلال الدورة الستين للجمعية باعتماد قرار بشأن الموضوع، هو القرار ٣٩/٦٠، وذلك بأغلبية ساحقة وصلت إلى ١٥٦ صوتا مؤيدا مقابل ٦ أصوات فقط معارضة مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت.

”ومن بين قواعد ومبادئ القانون الدولي التي أكدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٦٠، مبدآن أساسيان هما على وجه التحديد مبدأ تساوي جميع الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير المصير، ومبدأ عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق الحرب، حسب ما هو مجسد في ميثاق الأمم المتحدة. ويشير القرار إلى قواعد

أخرى مجسدة في قرارات أخرى للجمعية العامة ذات صلة بالموضوع، بما فيها القرارات التي اعتمدها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وقرارات مختلفة لمجلس الأمن، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٥٤٤ (٢٠٠٤). وعليه، ففيما أكدت الجمعية العامة من جديد ضرورة تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، بجميع جوانبها، وضرورة تكثيف الجهود لتحقيق تلك الغاية، فقد شددت، في جملة أمور، على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولته المستقلة. وأكدت الجمعية العامة في القرار أيضا ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”وفيما يتعلق بالمتطلبات اللازمة لتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، تؤكد الجمعية من جديد بصورة ملحوظة مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تتم تسوية القضية بجميع جوانبها وفقا للقانون الدولي؛ وتؤكد أيضا، في جملة أمور، تأييدها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط وللاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ وترحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية والرامية إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، وتدعو إلى تنفيذ خريطة الطريق؛ وترحب بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها جامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. وسعيا من الجمعية العامة كذلك إلى بلوغ هدف التوصل إلى تسوية سلمية، شددت الجمعية العامة عن حق في قرارها ٣٩/٦٠ على ضرورة الالتزام بالحل القائم على وجود دولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وضرورة الإنهاء العاجل لإعادة احتلال المراكز السكانية الفلسطينية والوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية والتدمير وأعمال الإرهاب، التي أسفرت في السنوات الأخيرة عن تدهور خطير في الحالة على الأرض، وأضعفت بشدة عملية البحث عن حل سلمي لقضية فلسطين.

”وشددت الجمعية العامة أيضا في القرار ٣٩/٦٠ على جانب آخر من قضية فلسطين يشكل اعتبارا بالغ الأهمية في أية جهود تبذل من أجل حل الصراع المأساوي الذي امتد طوال ٣٩ عاما، ألا وهو الجانب الإنساني. وأعربت الجمعية العامة عن بالغ قلقها بشأن الأحداث المأساوية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بما فيها ارتفاع عدد القتلى والجرحى، ولا سيما في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتردي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني وانتشار الدمار في الممتلكات والهياكل الأساسية الفلسطينية العامة والخاصة من جراء السياسات والممارسات غير المشروعة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي هذا الصدد، شددت الجمعية العامة على أهمية سلامة ورفاه السكان المدنيين جميعا في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وأدانت أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين في كلا الجانبين، بما فيها الهجمات الانتحارية بالقنابل، والإعدام خارج نطاق القانون. واستخدام القوة المفرطة. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على الإسراع في تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة الحرجة للمساعدة على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الاقتصادية الفلسطينية وتقديم الدعم في إعادة تشكيل المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها.

”وفي إطار دعوتها لبذل الجهود من أجل تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، فإن الجمعية العامة تدرك تماما الحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط المشاركة الدولية الفعالة دعما للطرفين من أجل العودة إلى عملية السلام. بما يفضي إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين والإسراع فيها. وتؤكد الجمعية الحاجة إلى تعاون الطرفين مع كافة الجهود الدولية، وتهيب بالتالي بالأطراف المعنية، واللجنة الرباعية وغيرها من الأطراف المهتمة أن تبذل قصارى جهدها وأن تتخذ كل المبادرات لوقف تدهور الحالة والرجوع عن جميع التدابير المتخذة على أرض الواقع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وضمان التعجيل باستئناف عملية السلام بنجاح والتوصل إلى تسوية سلمية نهائية. وقد أبرز دور الأمم المتحدة بمزيد من الجلاء في القرار ٣٩/٦٠ الذي طلبت فيه الجمعية العامة أن يواصل الأمين العام جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تلك الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة، وهو الغرض الذي تعالجه هذه المذكرة.

”والخلاصة هي أن القرار ٣٩/٦٠ يحدد بعبارات جلية الإجراءات الأساسية اللازمة للتسوية السلمية لقضية فلسطين. ويعكس الدعم من جانب المجتمع للقرار توافق الآراء والاقتناع على نطاق واسع بأن تنفيذ هذه الأحكام من شأنه أن يمهّد

الطريق بشكل فعال نحو تحقيق سلام عادل ودائم. ولكن ما يؤسف له أن هذا القرار يظل دون تنفيذ، وأن قضية فلسطين لا تزال دون حل وأن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من حقوقه الأساسية للغاية ويعاني تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

”ولم تمثل إسرائيل بطبيعة الحال للقرار ٣٩/٦٠ وتواصل ارتكاب انتهاكات صارخة ومخالفات خطيرة لأحكام القانون الدولي المنصوص عليها فيه. والواقع، أن هذا القرار، شأنه شأن قرارات الأمم المتحدة الأخرى التي تجل عن الحصر المتصلة بالقضية الفلسطينية، يظل دون تنفيذ، وتظل التسوية السلمية بعيدة المنال. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار التوسعي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، تقابل بالازدراء السافر من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. وقد شكلت هذه الفتوى التاريخية تحديدا قاطعا ونهائيا للقانون الساري ليس فيما يتعلق بالجدار وحده، بل وجوانب أساسية أخرى لقضية فلسطين، والواقع أن المحكمة كانت واضحة في فتواها بشأن المتطلبات اللازمة لتسوية هذه القضية سلميا بدعوتها، في جملة أمور، إلى الامتنثال للأحكام ذات الصلة في القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبتشديدها على أهمية القانون وهذه القرارات، بما فيها القرارات الشاملة التي تعتمد سنويا بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية من أجل تسوية هذا الصراع بصورة عادلة ودائمة في نهاية المطاف.

”والحقيقة التي تدعو على الأسف الشديد اليوم هي أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لم تتحسن بل أنها في حقيقة الأمر قد تردت بشكل مأساوي منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٩/٦٠ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. والواضح أننا اليوم أبعد كثيرا من ذي قبل عن تحقيق التسوية السلمية المتوخاة في هذا القرار. ويرجع ذلك في الأساس إلى تمادي إسرائيل، الدولة المحتلة، في سياساتها وممارستها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني، والتي لم تشمل ارتكاب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا وارتكاب أعمال تشكل إرهاب دولة، وخرقا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة في إطار المادة ١٤٧ المتعلقة بجرائم الحرب. وفي هذا الصدد فإن الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل تشمل ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: الغارات والهجمات العسكرية؛ والاستخدام غير المتناسب والعشوائي للقوة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء؛ وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون؛ وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المنازل، عمدا وبصورة عشوائية؛ ومصادرة الأراضي؛ وبناء المستوطنات الاستعمارية،

وبخاصة في القدس الشرقية وما حولها، ونقل المدنيين من الدولة المحتلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وبناء جدار لأغراض محاصرة المدنيين وعزلهم في جيوب مُسورة؛ واعتقال واحتجاز وسجن الآلاف من المدنيين، بمن فيهم القصر؛ والعقاب الجماعي للسكان المدنيين بأسرهم، بما في ذلك من خلال فرض قيود مشددة على حرية الحركة للأشخاص والسلع من خلال الإغلاق وإقامة المئات من نقاط التفتيش.

”وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية الحركة، فمن الضروري توجيه الانتباه إلى أن بعض نقاط التفتيش الإسرائيلية، تحولت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على نحو غير مشروع إلى هياكل مشابهة للمعابر الحدودية الدائمة، وسط الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعيدا عن حدود عام ١٩٦٧ (الخط الأخضر) الأمر الذي يفصل ماديا بين الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعمل على تقويض وحدتها وتواصلها الإقليمي، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني. وخلال هذه الفترة ذاتها، أعلنت إسرائيل أيضا احترامها تنفيذ خططها غير المشروعة المسماة E1 في القدس الشرقية وما حولها وضم وادي الأردن على نحو غير قانوني. وإذا نفذت الخطة E1، فإن ذلك سيؤدي إلى عزل القدس الشرقية المحتلة عن باقي الضفة الغربية عن طريق تطويق المدينة بالمستوطنات غير الشرعية والجدار التوسعي، مما يفصل المدينة إقليما عن باقي الأراضي الفلسطينية ويخل بالتوازن الديمغرافي للقدس لصالح إسرائيل، وذلك بخلق أغلبية يهودية عن طريق ضم السكان المستوطنين غير الشرعيين إلى المدينة وعلاوة على ذلك لا بد من ذكر أن مواصلة إسرائيل لحملتها المحمومة لإقامة المستوطنات الاستعمارية في بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة نشاط يواصل توجيه تهديد خطير لاحتمالات تحقيق تسوية تفاوضية على أساس الحل القائم على وجود دولتين، نظرا لأن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل على نحو غير مشروع مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصال الإقليم.

”وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، وبعد شهر من اعتماد القرار ٣٩/٦٠، توجه الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلسه التشريعي الجديد. وشهد الجميع بأن الانتخابات كانت ديمقراطية وحرّة ونزيهة. وقد أدى رد الفعل المؤسف لبعض أعضاء المجتمع الدولي إلى فرض عزلة سياسية واقتصادية ومالية على السلطة الفلسطينية، مما لم يحقق شيئا سوى تفاقم الحالة الصعبة أصلا التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وقد اتخذت إسرائيل قرارا بالاحتفاظ بإيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية في انتهاك لبروتوكول

باريس الذي وقع عليه الجانبان في عام ١٩٩٤. وقد تسبب هذا القرار الذي اتخذته السلطة القائمة بالاحتلال، مقترنا برد الفعل السلي من جانب المجتمع الدولي، في أزمة مالية طاحنة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وهو بمثابة عقاب للشعب الفلسطيني على ممارسته لحقوق الديمقراطية. وما برحت القيادة الفلسطينية تدعو المجتمع الدولي إلى الرجوع عن هذه القرارات، كما تدعو إسرائيل إلى الإفراج عن ما تحتجزه من أموال للسلطة الفلسطينية.

”وقد تفاقمت الحالة الصعبة القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تفاقما شديدا من جراء هذه الأزمة المالية. إلا أن ما تسبب في مزيد من الآلام للشعب الفلسطيني وفي معاناته الإنسانية هو ما تقوم به إسرائيل الدولة المحتلة من نشر الموت والدمار في الشهور الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر. ويبرز التدمير الإنساني والمادي الناجم عما تقوم به إسرائيل في قطاع غزة الحقيقة الماثلة أبدا لوحشية وعنف السياسات القمعية للدولة المحتلة ضد الشعب الفلسطيني. وقد أسفر العدوان العسكري المتعمد الذي تقوم به إسرائيل على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي بدأ في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عن وفاة ما يقرب من ٢٠٠ فلسطيني، منهم نساء وأطفال، وجرح مئات أخرى، ودفع مئات الأسر إلى الهرب من منازلهم خوفا ورعبا.

”ومما يعمل على تضخيم الآثار المميتة للأعمال التي تقوم بها إسرائيل حقيقة أن الفلسطينيين في غزة كانوا يواجهون بالفعل قبل الغارة الأخيرة التي شنتها إسرائيل أزمة إنسانية طاحنة ناجمة عن نقص الأغذية والدواء، ومياه الشرب النظيفة، وانعدام الوصول إلى المرافق العامة. ومن المؤسف أن هذا العدوان الإسرائيلي الأخير قد أدى إلى زيادة تفاقم الحالة نتيجة للتدمير الكامل الذي أصاب الهياكل الأساسية والحيوية في غزة نظرا لأن قوات الاحتلال قصفت محطات الطاقة وأنابيب المياه والجسور والطرق، فضلا عن قصف مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى دمار واسع النطاق ألحق بالكثير منها، بينما دمر البعض الآخر كلية، بما في ذلك وزارة الخارجية في مدينة غزة. وكل الأعمال المشار إليها أعلاه، علاوة على الإغلاق المتكرر للمعابر الحدودية لدخول المنطقة والخروج منها لا يزال يؤثر تأثيرا شديدا على الحالة الإنسانية في قطاع غزة.

”وفي الوقت نفسه الذي كانت إسرائيل تقوم فيه بهجومها العنيف على غزة، قامت أيضا باختطاف واحتجاز ٦٤ فلسطينيا، معظمهم من المسؤولين ذوي

المناصب الرفيعة المنتخبين ديمقراطياً، ومنهم ٨ وزراء في السلطة الفلسطينية، ٢٤ عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدد من رؤساء البلديات. ويشير استهداف إسرائيل للمسؤولين الفلسطينيين في هذه العملية بشكل مباشر إشارة واضحة إلى أن العدوان الراهن يتم لأغراض سياسية، ويقصد به تخريب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين الأطراف الفلسطينية من أجل المصالحة والوحدة، ولا يهدف إلى إعاقة عمل السلطة الفلسطينية بشدة فحسب، بل والتسبب في الانهيار الكامل للسلطة، ومن ثم يفسح الطريق أمام إسرائيل لمواصلة تدابيرها الانفرادية وخططها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت ذريعة عدم وجود شريك للسلام. والواقع أن هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية الأخيرة تصادف شنها عشية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الفلسطينية، والذي يستهدف مباشرة تمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات وعملية السلام.

”ولقد كان من الواضح بالفعل، قبل المرحمة العسكرية الأخيرة، أن قيام إسرائيل بفك الارتباط من جانب واحد في غزة، لم يترتب عليه سوى تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في قطاع غزة. فضلاً عن ذلك، فإن قيام إسرائيل بفك الارتباط من جانب واحد قد أدى إلى فصل غزة عن بقية العالم علاوة على فصلها عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حين أن السلطة القائمة بالاحتلال حاولت مراراً أن تصور هذا العمل على أنه إنهاء لاحتلالها لغزة، فمن الواضح أن إسرائيل لم تتخل أبداً عن تحكمها في حدود غزة ومياهاها الإقليمية ومجالها الجوي. لقد أدى هذا الانسحاب إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير، تطوقه إسرائيل من كل جانب، بدون أن تكون له صفات السيادة أو الاستقلال. وحالياً تستمر الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني في تدهورها السريع، بينما عادت الدبابات الإسرائيلية وقوات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً إلى غزة، حيث تقوم بلا هوادة بشن غارات جوية باستخدام الطائرات المقاتلة إف - ١٦، وتقوم مدافع الدبابات بقصف أهداف في جميع أنحاء المناطق المدنية الكثيفة السكان في غزة. وقد أصبح من الصعب أكثر من ذي قبل أن نفسر فك الاشتباك الأحادي من جانب إسرائيل كخطوة إيجابية إلى الأمام، مع ما نشهد حدوثه في قطاع غزة.

”وفي هذا الصدد، فإن القيادة الفلسطينية ترفض أي إجراء أحادي الجانب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، كما ترفض تلك الإجراءات جميعها. إن الخطة الأحادية الجانب التي يتصورها رئيس وزراء إسرائيل، والتي تتكون، في جملة أمور، من القيام بصورة غير مشروعة بضم مزيد من الأراضي في الضفة الغربية

المحتلة على أساس الأمر الواقع، وضم القدس الشرقية المحتلة والأماكن المقدسة فيها، وفرض 'الحدود الأمنية' على طول وادي الأردن، ستؤدي فعليا إلى دفن الحل القائم على أساس وجود دولتين المتفق عليه دوليا. وفي هذا الصدد، يجب أن يتم التأكيد مجددا وبوضوح على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل وحدة إقليمية واحدة، وأن ما أعلنته إسرائيل عن نيتها فرض خططها الأحادية الجانب في الضفة الغربية ينبغي أن يقابل بالرفض التام. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الخطط غير مشروعة وغير مقبولة ولا يمكن أن تغير من مرجعيات عملية السلام، التي بدأت في مدريد، أو أن تلغي حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

”ويواصل الشعب الفلسطيني وقيادته دعوة المجتمع الدولي إلى رفض تمادي إسرائيل في عدوانها العسكري وإجراءاتها الأحادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية رفضا قاطعا، والتي لن تؤدي إلى السلام ولا الاستقرار. والمجتمع الدولي مدعو إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لهذه المأساة المستمرة، وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية مستديمة تجاه قضية فلسطين حتى يتم تسويتها من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، يتعين على مجلس الأمن أن يقوم بدور رائد، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة التي تتسم بالجدية والشجاعة من أجل ضمان امتثال إسرائيل لقرارات المجلس والالتزام بالقانون الدولي. ولا يزال هناك متسع من الوقت أمام مجلس الأمن لكي يستخدم سلطته لمعالجة هذه المسألة ويتخذ الإجراءات المناسبة لوضع حد لانتهاكات إسرائيل وخروقاتها الجسيمة وإنقاذ فرص التوصل إلى تسوية سلمية.

”وفي الختام تؤكد فلسطين مجددا التزامها بحل سلمي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، على أساس القانون الدولي، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وبالرغم من الصعوبات التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فرضها على الشعب الفلسطيني، فإن الرئيس محمود عباس ما برح يدعو إلى استئناف المفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية على وجه السرعة، على أساس أحكام القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت في عام ٢٠٠٢. وريثما يتم تحقيق هذه التسوية السلمية، تعرب فلسطين عن أملها في أن يتواصل دعم المجتمع الدولي لها وأن يستمر بذل الجهود الصادقة لتحقيقا لتلك الغاية، وبخاصة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة“.

ثانيا - ملاحظات

- ٥ - فيما تدخل الجولة الحالية من العنف الإسرائيلي الفلسطيني عامها السابع، أشعر بالأسف لعدم تحقيق فرصة إنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط التي راودني الأمل فيها في العام الماضي. فأتساءل الفترة المشمولة بالتقرير ظل العنف يتصاعد بما في ذلك قيام مقاتلين فلسطينيين بتفجيرات انتحارية في إسرائيل والإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، وكذلك قيام إسرائيل بشن غارات جوية، وعمليات قتل دون محاكمة لمقاتلين مزعومين، وعمليات حربية ميدانية مكثفة وقصف بالمدفعية وعمليات برية. كما وقعت حوادث عنف مثيرة للقلق بين الفلسطينيين أنفسهم، في قطاع غزة بصورة أساسية.
- ٦ - وكما قلت من قبل، فإنني أشعر بالأسف لقتل المدنيين، الذين يروحون في الغالب ضحايا لهذا العنف نظرا لعدم امتثال الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.
- ٧ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أجريت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية، شملت مشاركة محدودة في الانتخابات من جانب الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية. وقد قمت في ذلك الوقت بتهنئة الرئيس عباس والشعب الفلسطيني على إجراء الانتخابات بطريقة سلمية ونظامية. وأشارت النتائج الرسمية إلى فوز قائمة حماس للتغيير والإصلاح بأغلبية المقاعد. وفيما بعد، أعلنت المجموعة الرباعية أنه من المحتمل أن يستعرض المانحون المساعدات التي ستقدم لأي حكومة فلسطينية في المستقبل بالقياس إلى التزام تلك الحكومة بمبادئ نبد العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة بما فيها خريطة الطريق.
- ٨ - وكلف الرئيس عباس السيد إسماعيل هنية من حركة حماس بتشكيل حكومة وحته على أن يكون برنامج حكومته متفقا مع برنامج الرئاسة. وأعرب رئيس الوزراء في خطاب تنصيبه عن احترامه للعلاقة الدستورية مع الرئيس عباس واحترامه لدور منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن الحكومة لم تعلن التزامها بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية.
- ٩ - وبعد إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، تشكلت حكومة ائتلافية، برئاسة رئيس الوزراء إيهود أولمرت، أعربت عن رغبتها في ترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل ويفضل أن يتم ذلك من خلال اتفاق مع الفلسطينيين. واعترفت الحكومة بأن ذلك يقتضي تخفيض عدد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنه يتوخى أيضا الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الرئيسية في الأراضي المحتلة. ووفقا للمبادئ

التوجيهية للحكومة، فإن إسرائيل مستعدة للشروع في تحقيق الخطة من جانب واحد إذا رأت أن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني غير ممكنة.

١٠ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، حرر أسرى فلسطينيون رهن السجون الإسرائيلية، ومنهم شخصيات رفيعة من فتح وحماس، وثيقة أشارت إلى أهداف سياسية مشتركة ترمي إلى إنشاء دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧، ووصفت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتوصلت فتح وحماس إلى اتفاق في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حول نسخة منقحة من هذه الوثيقة وتعهدتا بأن تكون أساسا لإقامة حكومة وحدة وطنية ولا تزال المفاوضات بشأن تشكيل هذه الحكومة مستمرة، إلا أنها لم تؤت ثمارها حتى الآن.

١١ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، شن مقاتلون فلسطينيون هجوما على قاعدة عسكرية إسرائيلية بالقرب من حدود غزة، أسفرت عن قتل ثلاثة جنود إسرائيليين وأسر جندي واحد. وأعقب ذلك، قيام حكومة إسرائيل بعملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، بأهداف معلنة هي تحرير الجندي وإيقاف إطلاق الصواريخ، وتضمنت العملية قصفا جويًا، وعمليات ميدانية، واعتقال أعضاء في مجلس الوزراء الفلسطيني، والمجلس التشريعي، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، والطرق، والجسور، علاوة على كثير من المنشآت العامة والخاصة الأخرى. وحتى اليوم قتل ما يزيد على ٢٠٠ فلسطيني.

١٢ - وواصل منسق شؤون الأمن التابع للولايات المتحدة الفريق وليم وورد (حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) وخليفته الفريق دايتون، عملهما في النهوض بإصلاح قطاع الأمن الفلسطيني بهدف السيطرة على العنف الداخلي وإحراز تقدم نحو وفاء الفلسطينيين بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق. وأثناء الشهور الأولى من الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت أجهزة الأمن الفلسطينية استعدادا للتصدي للمقاتلين من خلال الاعتقالات أو عمليات مصادرة المواد المتفجرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أنشأ الرئيس عباس لجنة قيادية كلفت فريقا تقنيا بإعداد ورقة بيضاء عن السلامة والأمن. ووضع أول مشروع للورقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بدعم من المنسق الأمني التابع للولايات المتحدة.

١٣ - إلا أن نتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية لم تمض بلا آثار على قطاع الأمن. فقد أوقفت حكومة إسرائيل نقل المجتمع الدولي معدات إلى قوات الأمن الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى كل من الرئيس عباس والحكومة تعيينات متضاربة في المراكز الأمنية كما اتخذ قرارات متعارضة. وقد أعلن وزير الداخلية الفلسطيني عن نشر قوة خاصة

انتقى أعضاؤها من أجهزة الأمن القائمة ومن مختلف الفصائل على الرغم من إعلان الرئيس عباس عدم مشروعية هذا الإجراء. ونشبت إثر ذلك اشتباكات بين قوات الأمن ولم تهدأ الأحوال إلا بعد أن أعلن الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية عن اتفاقهما على إدماج القوة الخاصة في كشوف الرواتب للسلطة الفلسطينية. وواصل منسق شؤون الأمن التابع للولايات المتحدة العمل مع الرئيس عباس في محاولة لتعزيز الحرس الرئاسي، ومع مكتب الرئيس لتقديم المشورة الاستراتيجية.

١٤ - ولم تنفذ حكومة إسرائيل التزاماتها بموجب خريطة الطريق بأن تجمد الأنشطة الاستيطانية وتفكك المستوطنات الأمامية المقامة في الضفة الغربية منذ آذار/مارس ٢٠٠١، على الرغم من أنها أخلت موقع أمونا الاستيطاني المتقدم في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولا يزال العمل جارياً في إنشاء مركز للشرطة في المنطقة هـ - ١ بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم بالضفة الغربية، بصورة تتسق مع خطة ترمي إلى ربط معاليه أدوميم بإقليم إسرائيل. ووفقاً لتقرير صادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان يجري تشييد ٦٩٦ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، و ٦٥٤ وحدة سكنية أخرى في القدس الشرقية. وأذنت وزارة الدفاع الإسرائيلية بمزيد من التوسيع لمستوطنات الضفة الغربية إلى الشمال والجنوب من القدس وفي وادي نهر الأردن.

١٥ - وتسارعت خطى بناء الحاجز في الضفة الغربية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأصدرت حكومة إسرائيل أوامر بمصادرة الأراضي من أجل توسيع الحاجز المقام حول مدينة القدس لكي يشمل مستوطنة معاليه أدوميم. ورفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماساً بالاعتراض على إقامة الحاجز شمالي القدس، ولكنها أمرت بتفكيك ٥ كيلومترات من الحاجز شرق مستوطنة تزوفين. وأفادت التقارير بأن وزارة الدفاع الإسرائيلية أمرت بإجراء استعراض لمسار الحاجز بغية تقليل أثره على الحياة اليومية للفلسطينيين. ويتعارض بناء الحاجز الذي يتعدى على الأراضي الفلسطينية مع التزامات إسرائيل المبينة في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة د إ ط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وعملاً بذلك القرار، واصلت جهود لوضع سجل بالأضرار التي تلحق بالفلسطينيين من جراء بناء الحاجز.

١٦ - وقد أكد المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية جيمس وولفينسون أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد فلسطيني قابل للحياة بدون استعادة حرية الحركة داخل الضفة الغربية. وخلال شهور عديدة سعى إلى أن يقدم خطة تغطي المسائل المتعلقة بالتنقل والإصلاح في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واتصالاً بهذه الجهود وبالمشاركة

الشخصية لوزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كونداليزا رايس وخافيير سولانا الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المكلف بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، توصلت حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى اتفاق بشأن التنقل والعبور. وتضمن الاتفاق فتح معبر رفح لسفر الأشخاص بين قطاع غزة ومصر تحت إشراف الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فقد عمل معبر رفح يوميا بصفة مبدئية ولكن المعبر لا يفتح إلا بصورة متقطعة منذ ٢٥ حزيران/يونيه. وشمل الاتفاق أيضا استمرار فتح المعابر بين إسرائيل وغزة لمرور الأشخاص والبضائع على السواء. ومرة أخرى، لم تعمل معابر كارني، وكيريم شالوم، وإيريز بصفة منتظمة في عام ٢٠٠٦ على الرغم من تشغيلها بصورة مبدئية. وكان الإغلاق المتكرر لمعبر كارني التجاري يعني أن صادرات قليلة فقط هي التي يمكن أن تمر من المعبر. ولم تنفذ جوانب أخرى للاتفاق، مثل التزام إسرائيل بالسماح بمرور قوافل الشاحنات والحافلات بين غزة والضفة الغربية وتخفيض عدد القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية. كما لم تقدم حكومة إسرائيل تأكيداً حتى الآن بأنها لن تتدخل في تشغيل ميناء غزة ولم تجر مناقشات بشأن فتح المطار.

١٧ - وتقوم قوات الأمن الإسرائيلية على نحو متزايد بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق محددة، مع السماح بحرية الحركة نسبياً داخل هذه المناطق ولكن مع عرقلتها بشدة فيما بينهما. وطبقاً لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن حكومة إسرائيل زادت عدد العوائق المادية في الضفة الغربية بنسبة ٤٣ في المائة منذ التوقيع على الاتفاق بشأن التنقل والعبور. وقد حالت التدابير الإسرائيلية الجديدة في وادي نهر الأردن دون وصول جميع الفلسطينيين غير المقيمين تقريباً الذين لا يعملون في المنطقة إليها. كما فرضت قيود على دخول المناطق المغلقة بين الخط الأخضر والحاجز.

١٨ - وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه بالفعل صعوبات سياسية ومالية واجتماعية خطيرة. وبينما كان المجتمع الدولي يثني على جوانب من استجابة السلطة الفلسطينية أثناء عملية فك الارتباط، جاء أداء السلطة في الأشهر التي أعقبت الانسحاب مختلطاً. ففاتورة الأجور استمرت في التنامي مع استمرار السلطة في تجنيد المزيد من الضباط للالتحاق بقوات الأمن، وتردت الحالة الأمنية، وتواصلت الهجمات الصاروخية على إسرائيل. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كان المانحون الرئيسيون يعيدون النظر في دعمهم لميزانية السلطة الفلسطينية، التي كانت قد استنفدت بالفعل.

١٩ - وبعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أعلنت حكومة إسرائيل أن السلطة الفلسطينية قد تحولت إلى كيان إرهابي، وقررت إيقاف تحويل

مدفوعات الجمارك وضريبة القيمة المضافة التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. ويتعارض هذا القرار، الذي يحرم السلطة فعلياً من قرابة ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة شهرياً، مع أحكام بروتوكول باريس. كما سحبت حكومات مانحة رئيسية دعمها المباشر للسلطة نظراً لعدم التزام الحكومة الفلسطينية الجديدة بالمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية. وقد أدى ما ترتب على ذلك من تقلص في النشاط الاقتصادي إلى انخفاض إيرادات الضرائب المحلية. وترتب على تضافر هذه العوامل، التي ضاعفتها أزمة النظام المصرفي، تعرّض السلطة الفلسطينية لأزمة مالية حادة.

٢٠ - ونتيجة لذلك، أصبحت السلطة الفلسطينية عاجزة بصورة متزايدة عن الوفاء بالتزاماتها المالية. فقد قلصت معظم الاستحقاقات الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأوقفت دفع المرتبات للموظفين المدنيين ابتداءً من آذار/مارس. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدّر أن دخلها الشهري لا يشكّل سوى سُدس احتياجاتها. وإدراكاً من المجموعة الرباعية للآثار الإنسانية الناجمة عن الحالة، مع تأكيدها في نفس الوقت أن السلطة الفلسطينية غير معفاة من مسؤولياتها عن مساعدة الشعب الفلسطيني، فقد أعربت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، عن استعدادها للموافقة على آلية دولية مؤقتة، تكون محدودة النطاق والمدة، تعمل بشفافية ومساءلة كاملتين، لضمان توصيل المساعدة المباشرة للشعب الفلسطيني. وفي إطار هذه الآلية، بدأ الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ توفير تكلفة الدعم للوقود ودفع بدلات العاملين في مجال الصحة. كذلك بدأ دفع الجوانب الأخرى، ومنها مدفوعات المنح التي تقدم للمحتاجين والتكاليف الأخرى غير المتعلقة بالمرتبات، مثل الأدوية.

٢١ - ويعتمد ما يقرب من مليون فلسطيني على السلطة الفلسطينية في كسب الأجر، وتمثل الأجر التي تدفعها السلطة قرابة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك فإن من يحصلون على رواتب من السلطة يضطلعون بالخدمات الصحية والتعليمية والأمنية وغيرها من الخدمات التي تقدم للشعب الفلسطيني. وتشير الاستقصاءات الاقتصادية إلى ارتفاع حاد للفقر والبطالة إذا ما تواصلت الأزمة المالية، وتثبت حدوث انخفاض في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بنسبة ٧ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وقد أدى تدمير الهياكل الأساسية المدنية أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية التي شنتها إسرائيل في أعقاب أسر جندي إسرائيلي بالقرب من غزة إلى قطع الكهرباء عن غزة ما بين ١٢ إلى ١٨ ساعة في اليوم وتوزيع المياه بنظام الحصص وزيادة المخاطر الصحية العامة. وقد تسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كارني إلى غزة في استنفاد مخزونات السلع الغذائية الأساسية إلى حد خطير، وفي بدء العمل بنظام الحصص في توزيع الأغذية.

٢٢ - وواصلت الأمانة العامة تقديم إحاطتها الإعلامية المنتظمة كل شهر إلى مجلس الأمن بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط، وكذلك كلما تطلبت الأحوال القائمة على الأرض إطلاع أعضاء المجلس على وجه الاستعجال.

٢٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في لندن لمناقشة الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واجتمعت المجموعة الرباعية على هامش هذا الاجتماع وأعربت عن دعمها لجهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى منع الجماعات المسلحة من الخروج على القانون والنظام. وواصلت بذل جهودها الدؤوبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد اجتماعها بالفعل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، واجتماعها مرة أخرى في أيار/مايو ٢٠٠٦، ومن ثم أعلنت عن استعدادها للتدخل في الصراع ودعم الجهود لتنفيذ خريطة الطريق. كما أنني بقيت على التزامي بمواصلة قضية السلام في الشرق الأوسط، وقمت بزيارة للمنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وفي آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر من هذا العام.

٢٤ - وتواصل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الاضطلاع بولاياتها من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني، وقد أصبح دعم المانحين أكثر ضرورة من ذي قبل، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، تعهد المانحون بتقديم تبرعات كبيرة لنداء الأمم المتحدة الموحد المنقح من أجل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وللأونروا خاصة. ودعت المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ المجتمع الدولي إلى الاستجابة على وجه السرعة لطلبات المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية وخاصة وكالات الأمم المتحدة. وإنني أحث أيضا المتبرعين المحتملين كافة إلى تأييد هذا الدعم مجددا للأونروا وللنداء الموحد.

٢٥ - ولا زلت مترعجا لاستمرار القيود التي تفرضها قوات الأمن الإسرائيلية والناجمة عن بناء الحاجز في الضفة الغربية، علاوة على نقاط التفتيش وغيرها من العقوبات التي تتسبب بلا انقطاع في عرقلة قدرة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على توفير المساعدة للشعب الفلسطيني. وتواجه تحركات الموظفين الدوليين بقيود متزايدة إلى غزة ومنها، وأصبحت تحركات الموظفين المحليين أكثر صعوبة بين القدس، حيث توجد معظم مقار مكاتب الأمم المتحدة، وبين الضفة الغربية، حيث تدعو الحاجة إلى المساعدة. وأصبح توريد السلع الإنسانية إلى قطاع غزة عبر معبر كارني متعذرا ويجري تكبد نفقات كبيرة نتيجة التأخير لوقت طويل في إرجاع الحاويات الفارغة.

٢٦ - وما يثير قلقي بصفة خاصة هو الحوادث التي تهدد بأمن موظفي الأمم المتحدة. فمن حين لآخر يتعرض بعضهم لإطلاق الرصاص عليه عند نقاط التفتيش. ونظمت

مظاهرات أمام مكاتب الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة أمام مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بغزة. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وفي أعقاب المظاهرة أمام مبنى الأمم المتحدة في بيروت يعد القصف الجوي الذي شنته إسرائيل على قانا أثناء الصراع بين إسرائيل وحزب الله، قام مقاتلون فلسطينيون من المشاركين في المظاهرة باقتحام مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص ونهبوه، ودمروا أشياء عالية القيمة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قام مقاتلون فلسطينيون بقصف مرفق للترويح تديره الأونروا في مدينة غزة. ومن حسن الحظ أن أحدا من موظفي الأمم المتحدة لم يصب في كلا الحادثين.

٢٧ - ويجدر بالملاحظة أن خريطة الطريق قد أشارت إلى أن نهاية عام ٢٠٠٥ هي التاريخ المستهدف لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى الرغم من انقضاء هذا الموعد النهائي دون أن يلحظه أحد، فإن خريطة الطريق تظل الإطار المتفق عليه لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ولذلك فهي بمثابة مرجع هام للمستقبل. ويؤسفني أن آفاق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين لم تتحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين أن الحقائق تتغير، فمن الأهمية بمكان أن يجري تشجيع جميع الأطراف على اعتماد سياسات وممارسات مواتية للتسوية السلمية. وفي هذا الصدد، رحبت بالتزام الرئيس عباس المتواصل بمنهاج السلام، ولأحظت مع الارتياح ما صرح به رئيس الوزراء أولمرت عن استعداداته لإجراء مفاوضات مع شريك فلسطيني. ويسعدني أيضا أن استطلاعات الرأي ما برحت تؤكد رغبة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني معا في التوصل عن طريق التفاوض إلى حل يقوم على وجود دولتين، حتى إذا كانت الثقة في عملية السلام آخذة في التدهور. وبينما كانت التطورات السلبية التي وقعت في الشهور الأخيرة مثيرة للأسى الشديد، إلا أنها ينبغي أن لا تصرف المجتمع الدولي عن بذل كافة الجهود لإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن ثم أود أن أؤكد مجددا على الأهمية المحورية للمفاوضات بين حكومة إسرائيل وشريك فلسطيني يلتزم بمبادئ خريطة الطريق لكي يمكن تحقيق حل يقوم على وجود دولتين. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلم وأمن مع إسرائيل، ومن أجل إيجاد إطار إقليمي أوسع نطاقا للسلم والاستقرار تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ووفقا لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٢٨ - وأود أن أشيد إشادة خاصة بألفارو دي سوتو، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثلي الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة

الفلسطينية، وموظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، والمفوضة العامة للأونروا كارين كونينغ أبو زيد وموظفي الوكالة، وسائر وكالات الأمم المتحدة، الذين يواصلون تقديم خدمات متفانية وفعالة في ظل ظروف عمل غاية في المشقة والصعوبة بل والخطورة أحيانا. وأود أن أعرب عن تقديري أيضا للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص لدى مجموعة الرباعية، السيد جيمس ولفينسون، الذي ترك منصبه في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والذي كانت مساهمته فائقة الأهمية.
